

التنشئة السياسية و المواطنة

د. كريم بلقاسي

جامعة الجزائر 3

1. مقدمة:

تكتسب الثقافة السياسية اعتمادا على آليات و موائل تنهل منها، تكمن في المجتمع و تنظيماته و قيمه و عقائده - وعليه فإن التنشئة السياسية هي الآلية التي بمقتضاها يتكون الإنسان السياسي و تتبلور الثقافة السياسية لمجتمع ما. فطبيعة التنشئة السياسية التي يتلقاها المواطن هي التي تحدد طبيعة سلوكه السياسي و تحكم نظره لنفسه و للمحيط الذي يشغل فيه و عليه.

وأهمية التنشئة السياسية تظهر جلية اليوم في الصراع المحتدم بين النظام السياسي و مؤسسات المجتمع المدني، فكل طرف يسعى إلى الهيمنة أو التأثير على قنوات التنشئة السياسية للحفاظ على استقرار النسق السياسي، و إضفاء طابع المشروعية على نفوذهم و سلطتهم فهم يسعون جاهدين للتحكم و التأثير على قنوات هذه التنشئة بدأ من المدرسة - التعليم الرسمي - و انتهاء بوسائل الإعلام، في مقابل ذلك تسعى القوى الأخرى خصوصا في المجتمعات المتقدمة ثقافيا أو سياسيا بشكل حاد إلى خلق ثقافة سياسية معاكسة و ذلك بمد نفوذها إلى بعض قنوات التنشئة السياسية كالتعليم الخاص أو المؤسسات الدينية - المساجد - أو عن طريق أشرطة الكاسيت _ كما حدث إبان الثورة الإسلامية في إيران، و يجدر الأمر بشكل أكثر جلاء في النقاش الحاد حول السيطرة على وسائل الإعلام المسموعة و المرئية و نصيب قوى المعارضة في استعمالها نظرا لأهمية وسائل الإعلام في خلق الثقافة السياسية.

2. مفهوم التنشئة السياسية:

يعرف "غابريال الموند" و "باول" التنشئة السياسية بأنها: «إكتساب المواطن للاتجاهات و القيم المختلفة المتوقعة منه». و يربط "الموند" تعريفه للتنشئة

السياسية بالوظيفة التي تؤديها خدمة للنسق السياسي و كأداة لترسيخ قيم و مواقف لدى الأفراد تدعم النسق السياسي للتكيف مع بيئته، و يقول في ذلك: التنشئة السياسية هي عملية استقرار الثقافة السياسية و محصلتها النهائية هي مجموعة من الاتجاهات والمعارف والقيم والمستويات والمشاعر نحو النظام السياسي وأدواره المختلفة⁽¹⁾.

وهكذا فالتنشئة السياسية هي العملية التي من خلالها تشكل القيم و المواقف و المهارات السياسية و التي تنتشر في أوساط المجتمع، و هي عملية مستمرة، لأن الإنسان يتعرض لها طيلة حياته.

ومن خلال التنشئة تنقل الثقافة السياسية وتوارثها، وتؤسس ثقافة سياسية و نشرها، ونغيرها. وعبر الثقافة السياسية المستمدة من التنشئة السياسية نعمل على تقليص أزمات التكامل الوطن، ونعمل على تطوير القيم التقليدية لتواكب التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ونوجد ثقافة تعايش وسلام. والتنشئة السياسية تخلق الاهتمامات السياسية. فكتساب الفرد للثقافة السياسية يعني اكتساب غالبية قيم ورموز و توجهات الحياة السياسية العامة السائدة في بلده، وهي عملية متواصلة تبدأ من الطفولة وتستمر حتى الشيخوخة. كما أن السلوك السياسي للفرد يتحدد انطلاقاً من الثقافة السياسية لمجتمعه، فالجتمع الديمقراطي يفرض أن تؤدي التنشئة السياسية فيه إلى خلق مواطن يؤمن بحرية الرأي والعقيدة وبالتعددية السياسية، و بشكل عام إنسان ديمقراطي⁽²⁾.

وأن تمكن التنشئة السياسية الفرد من التكيف مع النسق السياسي، بمعنى أن الفرد يشعر بانتماء حقيقي للنسق السياسي كمشارك أو مؤيد أو حتى كعارض، و لكن ضمن ثوابت النسق.

أما الثقافة السياسية فهي جزء من الثقافة بمفهومها العام، إنها طرق التفكير و الشعور و السلوك السياسي الخاص بجماعة ما. و عليه يمكن القول أن خصائصها هي نفسها خصائص الثقافة مطبقة على مستوى السياسية فهي ثقافة فرعية تتأثر بالثقافة الأشمل، فهذه الأخيرة تؤثر بشكل كبير على ثقافة المجتمع السياسية و تكتسب مقوماتها و يتحدد طابعها من خلال الثقافة العامة للمجتمع.

وتتكون الثقافة السياسية من ثلاث جوانب⁽³⁾:

- 1- الجانب المعرفي: يتعلق بالمعارف العامة حول النظام السياسي.
 - 2- الجانب العاطفي: يتعلق بالولاء الشخصي للزعماء و المؤسسات السياسية.
 - 3- الجانب التقييمي: يتضمن الأحكام القيمية حول الشأن السياسي.
3. مراكز التنشئة السياسية:

1- المؤسسات الدينية: ونقصد بها المساجد و الكنائس و دور العبادة و ما يرتبط بها من مؤسسات يوظفون الدين لتلقين سياسة عامة لأفراد المجتمع. و تنتشر هذه المؤسسات خصوصا في الدول الإسلامية، و قد تتخذ لنفسها شكل منظمات سياسية مباشرة كالأحزاب، أو شكل جمعيات خيرية أو جمعيات للوعظ و الإرشاد. فالذين يوظفون الدين يعملون على نقل مجموعة من القيم السياسية من جيل إلى جيل و يعملون على إضفاء الشرعية على النظام السياسي القائم أو تجريده منها.

2- كما تلعب المؤسسات الدينية دورا في عملية التنشئة السياسية من خلال المنشورات التي توزعها و الندوات التي يقيمها رجال الدين أو رجال محسوبين على الكنيسة إلا أن أهم هذه الأدوار بالرغم من محدوديتها على مستوى النسق السياسي العام هو البرامج الإذاعية و التلفزيونية التي تتوفر عليها بعض المؤسسات الدينية المسيحية.

3- أما في العالم الإسلامي فإن دور المؤسسات الدينية في عملية التنشئة السياسية تتميز عن دورها في المجتمعات الأخرى، نظرا لأن الإسلام لا يفصل الدين عن الدولة و السياسة عن العقيدة، فالدين يدخل في صميم النسيج الاجتماعي العربي و الإسلامي و يطبع العربي المسلم بطابعه. و غالبا ما تكون وسائل التنشئة السياسية الأخرى سواء كانت الأسرة أو وسائل الإعلام مقيدة بما تلقنه لأعضائها من تعاليم الدين و لا تشذ عليها.

4- إن دور الدين في عملية التنشئة السياسية لا يقتصر على المؤسسات الدينية المتخصصة، بل يمارس الدين دوره في هذا السياق منذ الطفولة داخل العائلة

وفي المدرسة من خلال الحصص و الدروس الدينية، و في وسائل الإعلام من خلال البرامج الدينية و غيرها.

5- الأسرة: أكد الإسلام على أهمية اختيار الزوجة الصالحة باعتبارها الحصن الأول للتربية وركز على أهمية وظيفة الأسرة ففي حديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - (ما من مولود يولد إلا على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه). فيعتبر الوالدان بمثابة المعلم الأول للطفل والأكثر تأثيراً به والذين يقومون بتعليم القيم والعادات الوطنية. و يمكن للوالدين مساعدة أطفالهم لمزيد من التعلم حول الواجبات الوطنية من خلال:

- كونهم المثل الأعلى الذي يحتذي به الأبناء، عند المشاركة في العمل السياسي و التطوع في مشاريع خدمة المجتمع.
 - إبداء الاهتمام بالشؤون الوطنية والحكومية من خلال التحدث حول القضايا العامة.
 - تشجيع الطفل للمشاركة في مشاريع خدمة المجتمع مثل تنظيف المنطقة المجاورة.
 - توفير موارد التعلم الوطنية في الكتب الموجودة في المنزل والمجلات والصحف والاستعانة بها في تعليم الأطفال من خلال قراءة العناوين المتعلقة بالقضايا السياسية أو القضايا التي تطرح وجهات نظر أخلاقية مختلفة.
- أ- المدرسة: من المهام الأساسية للتعليم إعداد أفراد تتوافر فيهم صفات اجتماعية تكفل للمجتمع الوحدة والتضامن، ويتوفر فيهم الطموح للرفي بالمجتمع. تعد المدرسة مكملة لتنشئة الأسرة "بوصف المدرسة مؤسسة من مؤسسات الدولة عن طريقها يستكمل ما بدأت الأسرة، وفيها يتم تدعيم مبادئ السلوك القويم وربط الفرد بمجتمعه ورفع شعوره بالولاء والانتماء إليه، ويتعلم فيها النظام وحقوقه وحقوق الآخرين وواجباته نحو مجتمعه".

فدور المدرسة يتمثل في توفير المعارف الأساسية التي يحتاجها الطالب لإدراك مكانة دولته وعلاقتها بالعالم الخارجي وإلى فهم طبيعة الاختلافات الثقافية في المجتمع

إدراك وتقدير كفاح الأجيال السابقة الوعي بالمشكلات الرئيسية التي تواجه مجتمعه⁽⁴⁾.

كما ينبغي للمدرسة من رياض الأطفال إلى المرحلة الثانوية أن تحقق فهم مبادئ حقوق الأفراد وتقدير واحترام النظام ومعرفة قضايا الأمة المعاصرة وفهم أهمية اعتماد المجتمعات على بعضها البعض، وفهم وسائل المشاركة في اتخاذ القرار السياسية⁽⁵⁾. وتستطيع المدارس تعزيز القيم والواجبات الوطنية من خلال النشاطات التالية :

- بث المعلومات حول الواجبات الوطنية في جميع الدروس ولجميع المراحل والتركيز الخاص في الدراسات الإسلامية والاجتماعية والأدبية.
- دعوة الطلبة للقراءة والتحليل ومناقشة حالات وقصص حول الأفراد المرتبطين بالحياة المدنية في مجتمعاتهم في الماضي والحاضر.
- ربط الطلبة بالنشاطات الوطنية ونشاطات تمثل الأدوار في جوانب مختلفة من المسؤوليات المدنية.
- تأسيس البرامج المبنية مدرسياً لأداء خدمة المجتمع كجزء منظم للمنهاج المدني.
- تعزيز الدروس حول القيم الوطنية من خلال صياغة الأدوار وتحديد واجبات القراءة والكتابة وفتح الحوار للقضايا العامة والأحداث الحالية.
- تحديد الواجبات التي تتطلب من الطلبة أن يشاركوا في النشاطات السياسية والاجتماعية خارج الصف الدراسي.
- تنظيم الزيارات المختلفة واللقاءات المتنوعة مع المسؤولين للتعرف إلى واقع الوطن.

- تنظيم برنامج أعمال تطوعية واجتماعية مختلفة لخدمة الوطن والمواطن.
- ب- وسائل الإعلام: وتشمل الإذاعة و التلفزة و الصحافة المصورة و المسموعة و الصحافة المكتوبة...الخ. و تبرز أهمية الإعلام في التنشئة السياسية من المكانة التي أصبح يحتلها الإعلام اليوم كقوة يحسب لها ألف حساب بما تملكه من تأثير على توجهات الأفراد و مواقفهم السياسية، و التأثير على أذواقهم و كل غط

حياتهم. ونظرا لأهمية الإعلام تسعى الأنظمة السياسية للسيطرة عليها و توجيهها لخدمتها حتى تضمن مردودية محققة تتمثل في الهيمنة على أفكار الناس و عقولهم. و من هنا ليس غريبا أن تسعى القوى السياسية المتنافسة داخل الدولة الواحدة إما إلى المطالبة بمشاركة الدولة استعمال وسائل الإعلام الرسمية، أو أن تؤسس لنفسها صحفها الخاصة و تسعى على التأثير على الكتاب و الأدباء و السينمائيين ليتبنوا أفكارها السياسية و تصاغ أعمالهم متأثرة بهذه الأفكار داعية لها أو على الأقل غير متعارضة معها.

لقد أكدت بحوث علمية إمبريقية قوة التأثير الذي تمارسه وسائل الإعلام في عملية التنشئة السياسية، بحيث حلت الأولى محل الخبرة الأولية في عملية تحديث المجتمعات و بلورة ثقافة سياسية موحدة، و ذلك لوضعها تحت سمع و نظر المواطن نماذج جاهزة لأنظمة و خبرات و لأفكار مبرزة محاسنها و مساوئها، تاركة له حرية الاختيار و المفاضلة مع تركيزها على محاسن الأنظمة و الأفكار المتفقة معها.

ج- الأحزاب السياسية: تلعب الأحزاب السياسية دورا أساسيا إما في خدمة النسق السياسي من خلال مساندته ودعم مطالبه و تقنين وتدجين المطالب الشعبية لجعلها مقبولة من قبل النسق السياسي، وإما معارضة بحيث تؤلب الأحزاب الرأي العام ضد السلطة أو تجهض النسق السياسي بتأجيج المطالب الشعبية و زيادتها.

فالأحزاب السياسية تساهم في صياغة الثقافة السياسية للمجتمع من خلال برامجها و مبادئها وعمليات التوعية السياسية التي تقوم بها. و بما أن الثقافة السياسية هي المضمون الذي تنطلق منه التنشئة السياسية، فهي تختلف حسب طبيعة النظام السياسي السائد، ففي دول الحزب الواحد يحدث تداخل بين الحزب و السلطة السياسية وبالتالي تصبح وظيفة الحزب الواحد في عملية التنشئة السياسية هي خدمة النسق السياسي.

فيعتمد الحزب إيديولوجية النظام السياسي و يدافع عن مطالبه و برامج و يوظف أجهزته الإعلامية و مؤسساته السياسية لخدمة النظام، بل يسعى إلى تكريس الثقافة الواحدة و الإيديولوجية الواحدة.

أما في الأنظمة التي تأخذ بالثنائية أو التعددية الحزبية فإنه يحدث تمايز في عملية التنشئة السياسية ما بين الأحزاب الائتلافية الحاكمة التي تمارس تنشئة سياسية تخدم النسق السياسي موظفة كل مقدرات النظام السياسي في نشاطها، وأحزاب المعارضة التي تمارس تنشئة سياسية لأعضائها وللجمهور تبلور من خلالها مواقفها المعارضة للنسق السياسي وهي في ذلك توظف خطابا إيديولوجيا أو سياسيا متميزا. وتسعى لأن يكون معلوما ومقبولا من طرف الجمهور وإلى امتلاك وسائلها الخاصة في عملية التنشئة كامتلاكها وسائل إعلام خاصة، صحف حزبية، منشورات و كتب

4. مفهوم المواطنة :

تعرف الموسوعة العربية العالمية المواطنة بأنها "اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى أمة أو وطن". وفي قاموس علم الاجتماع تم تعريفها على أنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق القانون". وينظر إليها فتحي هلال وآخرون من منظور نفسي بأنها الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار المصرية"⁽⁶⁾.

كما أن هناك مستويات للشعور بالمواطنة أوردها رضوان أبو الفتوح في النقاط التالية :

1 - شعور الفرد بالروابط المشتركة بينه وبين بقية أفراد الجماعة كالدعم والجوار والموطن وطريقة الحياة بما فيها من عادات وتقاليد ونظم وقيم وعقائد ومهن وقوانين وغيرها.

2 - شعور الفرد باستمرار هذه الجماعة على مر العصور، وأنه مع جيله نتيجة للماضي وأنه وجيله بذرة المستقبل.

3 - شعور الفرد بالارتباط بالوطن وبالانتماء للجماعة، أي بارتباط مستقبله بمستقبلها وانعكاس كل ما يصيبها على نفسه، و كل ما يصيبه عليها.

4 - اندماج هذا الشعور في فكر واحد واتجاه واحد حركة واحدة⁽⁷⁾. و معنى ذلك أن مصطلح المواطنة يستوعب وجود علاقة بين الدولة أو الوطن والمواطن وأنها تقوم على الكفاءة الاجتماعية والسياسية للفرد، كما تستلزم المواطنة الفاعلة توافر صفات أساسية في المواطن تجعل منه شخصية مؤثرة في الحياة العامة، و التأثير في الحياة العامة و القدرة على المشاركة في التشريع و اتخاذ القرارات. وإذا ربطنا مفهوم المواطنة بالديمقراطية نجد أن المواطنة ركيزة الديمقراطية، فلا يوجد مجتمع ديمقراطي، لا يعتمد في بنيانه على كل مواطن.

5. مكونات المواطنة :

للمواطنة عناصر ومكونات أساسية ينبغي أن تكتمل حتى تتحقق المواطنة وهذه المكونات هي:

1 - الانتماء :

إن من لوازم المواطنة الانتماء للوطن "فالانتماء في اللغة يعني الزيادة ويقال انتمى فلان إلى فلان إذا ارتفع إليه في النسب ، و في الاصطلاح هو الانتساب الحقيقي للدين و الوطن فكراً تجسده الجوارح عملاً". والانتماء هو شعور داخلي يجعل المواطن يعمل بحماس وإخلاص للارتقاء بوطنه و للدفاع عنه. أو هو "إحساس تجاه أمر معين يبعث على الولاء له واستشعار الفضل في السابق و اللاحق".

ومن مقتضيات الانتماء أن يفتخر الفرد بالوطن و الدفاع عنه و الحرص على سلامته. فالمواطن منتم لأسرته و لوطنه و لدينه و تعدد هذه الانتماءات لا يعني تعارضها بل هي منسجمة مع بعضها و يعزز بعضها البعض الآخر .

2 - الحقوق :

إن مفهوم المواطنة يتضمن حقوقاً يتمتع بها جميع المواطنين وهي في نفس الوقت واجبات على الدولة والمجتمع منها:

§ أن يحفظ له الدين.

§ حفظ حقوقه الخاصة.

- § توفير التعليم.
- § تقديم الرعاية الصحية.
- § تقديم الخدمات الأساسية.
- § توفير الحياة الكريمة.
- § العدل والمساواة.
- § الحرية الشخصية و تشمل حرية التملك، و حرية العمل، و حرية الاعتقاد، و حرية الرأي.

هذه الحقوق يجب أن يتمتع بها جميع المواطنين بدون استثناء سواء أكانوا مسلمين أم أهل كتاب أم غيرهم في حدود التعاليم الإسلامية فمثلاً حفظ الدين يجب عدم إكراه المواطنين من غير المسلمين على الإسلام قال تعالى: ﴿لا إكراه في الدين﴾ (البقرة : 256)، وكذلك الحرية فهي مكفولة لكل مواطن بغض النظر عن دينه أو عرقه أو لونه، بشرط ألا تتعدى إلى حريات الآخرين أو الإساءة إلى الدين الإسلامي.

3 - الواجبات:

تختلف الدول عن بعضها البعض في الواجبات المترتبة على المواطن باختلاف الفلسفة التي تقوم عليها الدولة، فبعض الدول ترى أن المشاركة السياسية في الانتخابات واجب وطني، والبعض الآخر لا يرى المشاركة السياسية كواجب وطني.

ويمكن إيراد بعض واجبات المواطن في المجتمع التي منها:

- § احترام النظام.
- § التصدي للشائعات المغرضة.
- § عدم خيانة الوطن.
- § الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- § الحفاظ على الممتلكات.
- § السمع والطاعة لولي الأمر.
- § الدفاع عن الوطن.

§ المساهمة في تنمية الوطن.

§ المحافظة على المرافق العامة.

§ التكاتف مع أفراد المجتمع.

هذه الواجبات يجب أن يقوم بها كل مواطن حسب قدرته وإمكانياته وعليه الالتزام بها وتادبتها على أكمل وجه وبإخلاص.

4 - المشاركة المجتمعية:

إن من أبرز سمات المواطنة أن يكون المواطن مشاركاً في الأعمال المجتمعية، والتي من أبرزها الأعمال التطوعية فكل إسهام يخدم الوطن ويترتب عليه مصالح دينية أو دنيوية كالتصدي للشبهات وتقوية أواصر المجتمع، و تقديم النصيحة للمواطنين و للمسؤولين يجسد المعنى الحقيقي للمواطنة.

5 - القيم العامة :

و تعني أن يتخلق المواطن بالأخلاق الإسلامية والتي منها:

- الأمانة: و من معاني الأمانة عدم استغلال الوظيفة أو المنصب لأي غرض شخص. (8)

- الإخلاص: و يشمل الإخلاص لله في جميع الأعمال، والإخلاص في العمل الديني و إتقانه، و الإخلاص في حماية الوطن.

- الصدق: فالصدق يتطلب عدم الغش أو الخداع أو التزوير، فبالصدق يكون المواطن عضواً نافعاً لوطنه.

- الصبر: يعد من أهم العوامل التي تساعد على ترابط المجتمع واتحاده.

- التعاضد والتناصح: بهذه القيمة تجعل المجتمع مترابطاً ، وتتألف القلوب وتزداد الرحمة فيما بينهم.

6. خاتمة:

و هكذا يتبين مما سبق أن التنشئة السياسية تلعب دوراً هاماً في استقرار المجتمعات و أبنيتها المتعددة من خلال الثقافة السياسية التي تصنع المواطنة القوية الواعية و بالتالي فئات لدى أفراد المجتمع و جماعته بأنهم مواطنون متساوون في

الحقوق و الواجبات السياسية كافة، شركاء في الوطن لهم ما للآخرين و عليهم ما عليهم.

كما أن التنشئة السياسية تتطلب وجود مؤسسات لضمان مشاركة سياسية فعلية، فإنجاز المهام المتعلقة بالتنمية والتشارك والاستقرار يقتضي تمايزا واضحا في الأدوار التي يؤديها الأفراد. حيث تنظم العلاقة بين صناع القرار و المواطنين العادين من خلال عدد من الأدوار البنائية التي تسهل مشاركة المواطنين في العمل السياسي و تحديدا في عملية صناعة القرارات السياسية عبر مجموعة من المؤسسات كالأحزاب و الجماعات التي تعد وسيطا بين المواطن و هيئات الحكومة و بالتالي تجسيد مواطنة فعالة.

7. الهوامش

- (1) إحسان محمد الحسن: علم الاجتماع السياسي، ط3، دار وائل، الأردن، 2010، ص 263.
- (2) لطيفة إبراهيم خصر: الديمقراطية بين الحقيقة و الوهم، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2006، ص 124.
- (3) أبرش إبراهيم: علم الإجماع السياسي، ط1، دار الشروق، عمان، 1998، ص 210.
- (4) القحطاني، سالم علي، التربية الوطنية "مفهومها، أهدافها، تدريسها"، مكتب التربية العربي لدول الخليج، رسالة الخليج العربي، ع 66، 1998م، ص 35.
- (5) اجادي فتوح: المواطنة والتربية البيئية، الكويت، مركز البحوث التربوية والمناهج بوزارة التربية، مجلة التربية، ع 31، أكتوبر 1999، ص 9.
- (6) هلال فتحي وآخرون: تنمية المواطنة لدى طلبة المرحلة الثانوية بدولة الكويت، الكويت، مركز البحوث التربوية والمناهج بوزارة التربية، 2000م، ص 25.
- (7) أبو الفتوح رضوان: التربية الوطنية (طبيعتها، فلسفتها، أهدافها، برامجها) المؤتمر الثقافي العربي الرابع، القاهرة جامعة الدول العربية، 1960م، ص 127.
- (8) الشيخ محمد خلف: المواطنة الصالحة، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، 1420هـ، ص 27.